

**كتاب الصلح
وازدحام الشركاء
وفى الأبنية**

كتاب الصلح وازدحام الشركاء وفي الأبنية

أخبرنا الشافعي رحمته الله ؛ أن مالكا أخبره ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا ضرر ولا ضرار » .

هذا الحديث هكذا أخرجه مالك في الموطأ ، وزاد فيه قال : وروى « ولا إضرار » (١) .

الضرر والضرر : لغتان ، فإذا جمعت بين الضر والنفع فتحت الضاد ، وإذا أفردت الضر ضمنت إن لم تجعله مصدرا . وقيل : الضر ضد النفع ، والضر ضد الهزال وسوء الحال . والضرر : النقصان يقال : دخل عليه ضرر في ماله ، وقيل : كل ما كان من سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضر ، وما كان ضد النفع فهو ضر .

قال الأزهري : قوله : لا ضرر ولا ضرار ، لكل واحدة من اللفظتين معنى غير الآخر ، فمعنى قوله : « لا ضرر » ، أى لا يضر الرجل أخاه فينقص شيئا من حقه ولا ملكه ، وهو ضد النفع .

وقوله : « لا إضرار » : أى لا يضر الرجل أخاه مجازاة فينقصه ويدخل عليه الضرر فى شيء / فيجازه بمثله ، فالإضرار منهما معاً . والضرر فعل واحد، معنى نهيه عن ٧١/أ الضرر : أى لا يدخل الضرر : وهو النقصان على الذى ضره ؛ ولكن يعفوا عنه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (٢) [فصلت : ٣٤] .

والإضرار: مصدر أضر به إضراراً ، والمعنى قريب من الأول . وقيل للمالك بن أنس - رحمه الله تعالى : ما الضرر والضرار ، قال : ما أضر بالناس فى طريق أو بيع أو غير ذلك ، قال : ومثل هؤلاء الذين يطلبون العلم فيضر بعضهم بعضاً حتى يمنعنى ذلك أن أجيبهم .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة فى جداره » .

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ٧٤٥/٢ .

(٢) فى المخطوطة : « ادفع بالتي هي أحسن السيئة فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » وهو خطأ؛ حيث خلط بين آية المؤمنون ، وآية فصلت .

قال أبو هريرة : مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرmin بها بين أكتافكم .

وقد رواه المزنى عنه بالإسناد ، وقال : خشبه من غير تنوين .

قال أبو جعفر الطحاوى : هكذا قرأه المزنى علينا : خشبة ، وهو الصواب . وقال
يونس بن عبد الأعلى ، عن ابن وهب ، عن مالك : خشبة بالتنوين .

وأخرج المزنى أيضاً عن الشافى ، عن سفيان ، عن الزهرى بالإسناد قال : قال
رسول الله ﷺ : « إذا استأذن أحدكم جاره أن يفرز خشبة فى جداره لا يمنعه » فلما
حدثهم أبو هريرة نكسوا رؤوسهم ، فقال : أراكم عنها معرضين ؛ أما والله لأرmin بها
بين أكتافكم .

هذا حديث صحيح . متفق عليه . وأخرجه الجماعة إلا النسائى (١) .

أما مالك : فأخرجه إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فأخرجه عن القعنبي ، عن مالك .

ب/٧١ وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى / عن مالك وعن زهير (٢) ، عن ابن
عيسنة ، عن أبى الطاهر وحرمة ، عن ابن وهب ، عن يونس ، وعبد بن حميد ،
عن (٣) عبد الرزاق ، عن معمر ، كلهم عن [الزهرى] (٤) .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، وابن أبى خلف ، عن سفيان ، عن
الزهرى .

وأما الترمذى : فأخرجه عن سعيد بن عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن الزهرى .

قال الشافى رحمه الله : هذا الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ باتصاله ومعرفة
رجاله ، وهو يلزم لزوم كل حديث من طريق الإنفراد . ويقول والله أعلم : إنما أمر به

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ٢/٧٤٥ ، والبخارى فى المظالم والغصب (٢٤٦٣) ، ومسلم فى المساقاة

(١٣٦ ، ١٣٦/١٦٠٩ ، مكرر) ، وأبو داود فى الأقضية (٣٦٣٤) ، والترمذى فى الأحكام (١٣٥٣) .

(٢) فى المخطوطة : « عن مالك عن زهير بن عيسنة » وهو خطأ ، فرواية زهير غير رواية مالك وإنما هما
روايتان ، لذا أثبتناها « عن مالك » ، وعن زهير عن ابن عيسنة كما هو فى مسلم المثلث آنفاً .

(٣) فى المخطوطة : « عبد الرحمن بن عبد الرزاق » ، والصحيح : « عبد بن حميد عن عبد الرزاق » كما هو
فى مسلم .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه من مسلم كما فى التخرىج السابق .

لمعنى ضرورة الجدر ، مثل معنى ما أمر به من أن لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً .

قوله : « ما لى أراكم عنها معرضين » : يعنى عن سماع ذلك وقبوله ، كأنهم كرهوا ما قال ، ولذلك قال لهم : « والله لأرمن بها بين أكتافكم » ، روى بالتاء والنون أما بالنون فهو جمع كنف ؛ وهو الجانب والناحية يعنى أن يجعلها فيما بينهم ، فكلما مر بأفئتهم رأوها فلا يقدر أن ينسوها . وأما الثانى : فجمع كنف ، يريد أنه يضعها على أكتافهم حتى يحملوا نقلها بين أكتافهم ؛ وذلك لأنه رآهم قد استثقلوا ذلك وكرهوه ، فإذا كانت بين أكتافهم لم يقدر أن يعرضوا عنها .

والذى ذهب إليه الشافعى رحمته : أن الحائط إذا كان مشتركاً بين اثنين فليس لأحدهما أن يتصرف إلا بإذن شريكه ، وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه أصحاب مالك عنه . وأما ما ليس بمشترك فبطريق الأولى .

وقال الشافعى فى القديم : له أن يضع على حائط جاره خشبة لا تضر بالحائط إذا كان محتاجاً إلى وضعها ، بأن لا يكون ما يسقف عليه / إلا حائط جاره أو المشترك ١/٧٢ بينهما ، وبه قال أحمد أخذاً بحديث أبى هريرة هذا . وأكثر العلماء خلافة : ذهبوا إلى أن هذا الحديث على طريق الاستحباب والمعروف .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا مالك ، عن عمرو بن يحيى المازنى ، عن أبيه : أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً من العريض ، فأراد أن يمر به فى أرض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب ، فدعى محمد بن مسلمة فأمره أن يخلى سبيله ، فقال محمد بن مسلمة : لا ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع ، تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضرّك ؟ فقال محمد بن مسلمة : لا ، فقال عمر : ليمرنّ به ولو على بطنك .

هذا الحديث أخرجه مالك فى الموطأ بالإسناد واللفظ نحوه (١) .

«الخليج» : النهر الصغير المستخرج من النهر الكبير . «والعريض» : بضم العين وفتح الراء ، والضاد المعجمة ، اسم موضع من نواحي المدينة .

وقوله : « يخلى سبيله » : أى يتركه وما أراد من إجراء النهر «والسبيل» : الطريق ، وهى مؤنثة . وقوله : « يشرب به أولاً وآخرأ » : يريد فى أول جرى الماء وآخره ، فلا يزال الماء يجرى فى الأرض ، « وهى تشرب به » : أى منه ، والباء فى «به» مثلها فى

قول الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان : ٦] أى منها .

والذى ذهب إليه الشافعى - رحمه الله تعالى (١) .

وقد أخرج الشافعى رحمته بهذا الإسناد ، عن عمرو بن يحيى ، عن [أبيه] (٢) :
ب/٧٢ أنه كان فى حائط جده ربيعاً لعبد الرحمن / بن عوف ، فأراد عبد الرحمن أن يحوله
إلى ناحية من الحائط هى أقرب إلى أرضة ، فمنعه صاحب الحائط ، فكلم عبد
الرحمن بن عوف عمر ، فقضى عمر أن يمر به ، فمرَّ به (٣) .

قال الشافعى رحمته فى القديم : وأحسب قضاء عمر فى امرأة المفقود من بعض هذه
الوجوه التى منع فيها الضرر وأشباهاها لهذا الحكم . واسأل الله التوفيق ، إذا جاءت
الضرورات فحكمها مخالف حكم غير الضرورات .

وأخرج الشافعى رحمته فى «كتاب حرمة» ، عن عبد الله بن نافع ، عن كثير بن
عبد الله ، عن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبى ﷺ ؛ أنه قال :
«الصلح جائز بين المسلمين ؛ إلا صلحاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً» .

قال الشافعى : أصل الصلح أنه بمنزلة البيع ، فما جاز فى البيع جاز فى الصلح ،
وما لم يجر فى البيع لم يجر فى الصلح . قال : وقد روى عن عمر : الصلح جائز
بين المسلمين ؛ إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . قال : ومن الحرام الذى يقع فى
الصلح أن يقع عندى على المجهول الذى لو كان بيعاً كان حراماً .

وأخرج الشافعى رحمته ، عن سفيان بن عيينة ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن
الشعبى قال : أتى على من بعض الأمر ، فقال : ما أراه إلا جوراً ؛ ولولا أنه صلح
لردته .

قال الشافعى : وهم يخالفون هذا ، فيزعمون أنه إذا كان جوراً فهو مردود ،
ونحن نروى عن النبى ﷺ : أن من اصطلىح على شىء غير جائز فهو رد . فقال
البيهقى : لعله أراد حديث عمرو بن عوف المذكور ، أو حديث عائشة / أن النبى ﷺ
أ/٧٣ قال : « من أحدث فى أمرنا ما ليس منه فهو رد » .

(١) فى المخطوطة بياض ، وقد حاولت استظهاره من الأم أو غيره من شروح الشافعية فلم أجد ما يشفى
الغلة فتركته كما هو . ومقدار البياض ثلاثة أسطر .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه من الموطأ ٧٤٦/٢ .

(٣) مالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ٧٤٦/٢ .